مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

استنتاجات وخلاصات عن وبينار المراقبة والعقاب

حاصلة على الصفة الاستشارية الخاصة مع المجلس
الاقتصادي والاجتماعي لدى الأمم المتحدة عام 2023

مؤسسة المرأة الجديدة
New Woman Foundation

استنتاجات وخلاصات عن وبينار المراقبة والعقاب

فريق المناقشة والكتابة الباحثات
روان عباس
منار عبد العزيز
نيفين عبيد

التنسيق الداخلي وتنسيق الغلاف

دينا المغربي وشيماء مرعي

صادر عن مؤسسة المرأة الجديدة

نشرنا بتاريخ 6 أغسطس 2025 ورقة بعنوان "تأملات ومعاني في دليل البلوجر المثالي: تساؤلات عن الجرائم الإلكترونية من منظور نسوي" والتي طرحت عدة تساؤلات تتعلق بتصاعد وتيرة الحملات الأمنية مؤخرًا تجاه صانعات المحتوى والمؤثرات على وسائل التواصل الاجتماعي واستهدافها للنساء بشكل خاص. قدمت الورقة أيضًا أسئلة تتعلق بالسياق القانوني والاقتصادي والسياسي والجندري لتلك الحملات الأمنية؛ محاولةً رسم صورة موسعة للأساس المنطقي الذي اعتمدت عليه هذه الملاحقات الأمنية. كما تطرقت الورقة إلى تقاطع آليات التهذيب المستخدمة في تلك الحملات، من أجل إحكام السيطرة على الفضاءات الافتراضية، والحفاظ على صلابة أنظمة مراقبة السلوكيات والرغبات والأحلام في الترقي الطبقي خارج الحدود والقنوات التي أقرتها، وفي مقاومة التنميط الجندري وأنظمة تهذيب الحريات والقيم المجتمعية، وأخيرًا أنظمة معاقبة من يتعداها.

استكمالاً للتفاعل مع الأحداث الأخيرة، نظمت المؤسسة ويبنار بعنوان "المراقبة والعقاب: حول تقييد المساحات الرقمية لصناعة المحتوى" في 19 أغسطس والذي جمع بين صانعات محتوى وباحثات ومحاميات نسويات مصريات لمناقشة تجاربهن بوصفهن نساء نسويات ومستخدمات للإنترنت والفضاء الافتراضي/الرقمي بالإضافة إلى رؤيتهن حول كلا من الأسباب الضمنية والمعلنة لتلك القبضيات عن طريق وضعها في سياقات، تاريخية وقانونية واقتصادية وجندرية، أكبر من اتهامات وليدة اللحظة.

تناول النقاش عدة نقاط أهمها إحكام السيطرة على الفضاءات والعلاقة بين الترقي الاقتصادي والاجتماعي والصورة المُثلى أو النموذج الأوحد الذي فُرض على النساء.

الارتقاء الاقتصادي والانتباذ الاجتماعي:

تُقسم الأنظمة الفضاءات، سواء المادي أو الافتراضي، إلى الفضاء الطبيعي والفضاء المنبوذ (الهيتروتوبيا) من أجل السيطرة عليها. وتُجمع به كل ما تراه انحرافًا عن المجتمع الطبيعي. وقد تجمع به أفرادًا مختلفين ولكن العامل المشترك بينهم أنهم غير متوافقين مع المجتمع الطوباوي/المثالي وأخلاقه "الطبيعية" والمقدسة. المجتمع الطبيعي والمقدس هو مجتمع بالضرورة غير حقيقي لأنه مجتمع مُحتمل وغير مُحقق لكننا نسعى إلى تحقيقه دائمًا. ومن أجل تحويل الإمكانية إلى تحقق، تنبذ الأنظمة المنحرفين داخل السجون والمستشفيات لتأهيل انضمامهم لليوتوبيا المقدسة. كما يُهذب الأفراد داخل الفضاء الطبيعي من خلال الخضوع للمؤسسات المادية ومنها القانون والمدارس والأنظمة الاعتبارية كالقوانين الحاكمة للاقتصاد السياسي والأصالة الحاكمة للسرديات والخطابات. يُعزل هذا الفضاء المنبوذ بشكل ما عن طريق الوصم ولكنه يبقى مرئًا بشكل كافٍ لضم آخرين قد يعدُهم المجتمع منحرفين مع الوقت. لذلك فإن الفارق بين الطبيعي والمنحرف غير مفهوم وغير محدد بل ومتغير دائمًا ولذلك فإن الأشخاص الطبيعين عرضة دائمًا للتحول إلى منحرفين والعكس صحيح. يأتي هذا التغير المستمر نتيجة لوجود ممارسات قمعية وغير قمعية بدرجات مختلفة ولكن غير محققة. تهيمن إحدى هذه الممارسات من حين لآخر، وتتحول من الممكن إلى المحقق لفترة ثم تعود إلى الممكن وتهيمن غيرها. أما في وقتنا الحالي، وبينما تتغير أشكال والصم والعزل عبر الزمن، تبقى الهيمنة للمنظومة التهذيبية للمراقبة والعقاب.

وينعكس ذلك جليًا في أوضاع صانعات محتوى، وكيف تتحول محاولات النساء المنتميات إلى طبقة اجتماعية واقتصادية بسيطة في استغلال الفضاء الرقمي لتحقيق مكاسب اقتصادية إلى ساحة مفتوحة للاتهام والتشهير بهن، حيث طالت إدعاءات تراكم الثروة والكسب غير المشروع لصانعات المحتوى رغم محدودية ترقيهن الاقتصادي. وحتى إذا تحقق الترقي بشكله الأول فهو لا يضمن بالضرورة تحقيق الترقي الاجتماعي.

لذلك كان من السهل عليهن، عند القبض وحرز الأدوات المستخدمة في إنتاج المحتوى، العودة إلى نقطة البداية ويرجع ذلك إلى افتقارهن إلى رأس مال اجتماعي. على الصعيد الآخر، تستخدم بعض صانعات المحتوى التيك توك فقط للتسويق والترويج لمنتجاتها، مثل أم مكة، وليس للتربح منه بشكل مباشر لكن يظل النبذ الاجتماعي حاضر في كل الأحيان. فعلى سبيل المثال، تعرضت أم مكة للتشهير والطعن في سمعتها الأدبية واتهامها بالإتجار غير المشروع بالإضافة إلى ضغط المدرسة، المقيد بها أولادها، على سحب ملفاتهم بشكل غير مباشر.

من هن النساء المثاليات؟

أشارت الباحثة سارة السباعي أن الدولة تربط صورتها بصورة النساء، فترى أن صورة النساء الفقيرات تشوه من صورتها بشكل عام وبصورة نساء مصر بشكل خاص. ولذلك من الضروري إخفائهن عن أعين الجميع، خصوصًا أعين المستثمر الأجنبي، أو على الأقل التحكم في كيفية توصيل تلك الصورة عن طريق مسلسل أو فيلم مُنتج من شركة تابعة للحكومة المصرية. فيتحول لفرض وصاية على أجسادهن وحياتهن. ظهرت تلك الوصاية مع الاستعمار وربط تحرر الوطن "والأرض" وحمايته بحماية أجساد النساء "وعرضهن." وصولاً إلى إعلان الجمهورية والذي تبعه خطاب محمد نجيب الذي دعا فيه الإعلام إلى ضرورة إعادة تخيل الفن المناسب لصورة وسمعة مصر وبادءًا ذي بدء بمنع الأفلام التي تتضمن الراقصات وتبعه إصدار قانون حماية القيم من العيب رقم 98 لسنة 1980 تحت حكم أنور السادات. لكن اختلف تطبيق القانون باختلاف المناطق الجغرافية التي حُددت على أساسها اختلاف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية.

اعتمدت الحملات الأمنية على صانعات المحتوى على هذه الاختلافات الطبقية وأيضًا على الاختلافات الجندرية بالأساس. بدأت تلك الحملات بعد سخرية أحد صانعي المحتوى من الرجال المنتمين للطبقة العليا من تحَدُث حنين حسام للغة الإنجليزية. وعند انتشار المقطع بشكل كثيف، بدأ هذا المؤثر في الاستفاضة والمغالاة في السخرية من شكلها وملابسها ومحتواها بشكل عام. لم يمض الكثير من الوقت حتى كسرت الوصاية الحدود الطبقية الاقتصادية والاجتماعية والجندرية وامتدت إلى الأبعد منها. ظهر ذلك من خلال القبض على محمد عبد العاطي ومحمد شاكر والتنكيل برشا عزب وسلمى الطرزي في اتهامهن بسب وقذف المخرج إسلام عزازي والتشهير بسمعته بسبب نشرهن شهادات تخص نساء تعرضن للاغتصاب.

تتقاطع الطبقة مع الجندر في أشكال مختلفة تحت مظلة الوصاية، تشير الناشطة النسوية نضال الأدهم إلى الفرض الذي يقع على النساء المحجبات للتصرف بشكل معين والدفاع عن قضايا معينة ونهرهن وانتقادهن عند الخروج عن السياق المفروض عليهن. يُستخدم الحجاب كإشارة عن مدى التزام النساء بالأخلاق المجتمعية الذكورية والفقر كإشارة عن العشوائية والهمجية، لذلك يصبح الأمر مُعقدًا عندما تتقاطع الاختلافات بين الطبقات والأعراق والالتزام الديني والاختلافات الجندرية داخل الهرمية المجتمعية. يختفي، مع هذا التعقيد، النموذج الأوحد الذي وضعته المنظومة الأبوية والقمعية، كما ينتفي إدعاء مناسبته للجميع. مساءلة ذلك النموذج ورفضه، يخلق مساحات نسوية مشاعية

جماعية للمقاومة. يُفهم إذًا المحاولات المستميتة لإنفاذ هذه النماذج الموحدة وتشجيع المجتمع على تطبيقها والاحتفاء بانتقاميتها لأنها تمثل: أولاً متنفسًا عن الوضع الاقتصادي والسياسي الخانق وثانيًا بسبب خوفهم من فقدان امتيازاتهم المهددة بشكل مستمر.

تطور منظومة الرقابة القانونية على الفضاء الرقمي

شرحت المحامية نورهان حسن التغيرات الاقتصادية والسياسية بالأخص مع فترة الانفتاح في الثمانينات من القرن الماضي وانتشار العولمة مرورًا بتصاعد المعارضة الشعبية في أوائل الألفينات وصولاً إلى اندلاع ثورات الربيع العربي في 2011 وما تبعها من بتركيز الجميع على مدى أهمية الفضاء الإلكتروني بوصفه فضاء خارج حدود سيطرة الدولة. وفي نفس الوقت ارتأى للدولة ضرورة تطوير آلياتها لإحكام السيطرة عليه. وهكذا، ظهر قانون تنظيم الاتصالات رقم 10 لسنة 2003 وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018 والذي تضمن حجب المواقع الإلكترونية وقانون تنظيم القوائم الإرهابية رقم 8 لسنة 2015. ومع فرض الحظر الاجتماعي أثناء وباء كوفيد-19، بدأت المؤسسات الرسمية تُحذر مما وصفته "بالفوضى الرقمية" وما قد تُسببه من انحلال أخلاقي لشرعنة إنشاء وحدة رصد وتحليل المحتوى الرقمي عام 2020 وما تبعها من بيانات النيابة العامة المتوالية عن نهر الأهالي بسبب فشلهم في تربية أبنائهم وإفساد المجتمع وبالضرورة اضطرار الدولة للتدخل لإعادة تقويمهم. ومع مرور الوقت، بدأت القضايا المتعلقة بالتعدي على قيم الأسرة المصرية (مادة 25 لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018) تُنتدب إلى المحاكم الاقتصادية في محاولة لجعلها مصدرًا مُدرًا للربح عن طريق فرض الغرامات والتحفظ على الأموال ومنع التصرف فيها.

في ختام الويبنار، ناقشنا ماهية المبادئ النسوية للإنترنت التي تحكم تفاعل النساء داخل الفضاء الرقمي. لكن توصلنا إلى عدم قدرتنا على تحديد مبادئ نسوية للإنترنت بشكل منفصل عن المبادئ النسوية العامة التي تمتد لكل الفضاءات سواء المادية أو الافتراضية. كما أن كون النساء نسويات لا ينفصل عن شخوصهنّ وبالتالي تفاعلهنّ اليومي مع العالم من حولهنّ، ذلك العالم الذي يُعد المجال العام والمناخ السياسي المغلق جزءًا منه. يرتبط التفاعل النسوي بالضرورة أيضًا مع خلق تواصل حقيقي وترابط قوي بين الأجيال الأكبر والأصغر من النسويات والاشتباك مع النساء المعنيات على أرض الواقع، آملات بخلق تراكمية من النضالات تتمكن من تحقيق عالم أكثر عدالة وإنصاف.

بعض الملاحظات والتعليقات على المستجدات الأخيرة:

خلال الفترة الأخيرة التي تلت الويبنار، استُحدثت بعض التطورات المتعلقة بالأحكام الموجهة إلى المتهمات. لم توجه النيابة العامة أية اتهامات تتعلق بالكسب غير المشروع أو غسيل الأموال وركزت بشكل كبير على الاعتداء على قيم الأسرة المصرية. ورغم ذلك أصدرت المحكمة الاقتصادية ومحكمة جنايات القاهرة قرارًا بالتحفظ على أموال المقبوض عليهم (وأهاليهم) ومنع التصرف فيها. لم تكتفِ المحاكم بالحجز على أموال المتهمين وإنما أيضًا بالنشر الاستعراضي للقيمة المالية لممتلكات المتهمين بالإضافة إلى مدخراتهن. كانت القيم المالية المعروضة، قيم بسيطة لا تتجاوز حتى إطار الطبقة المتوسطة أو فوق المتوسطة. فعلى سبيل المثال، حُجز على مدخرات بقيمة 800 ألف

جنيه مصري من المؤثر محمد عبد العاطي وسيارة من نوع ميتسوبيشي باجيرو (لم يُوضح سنة الصنع ولكن بشكل عام لا تتعدى قيمتها أكثر من مليون إلى 2 مليون جنيهًا مصريًا) وهي مبالغ زهيدة وممتلكات متناسبة مع كلا من نمط حياته وطبقته الاجتماعية والاقتصادية والسياسات التقشفية وانخفاض قيمة العملة المحلية. شككت النيابة أيضًا في مشروعية المكاسب المالية لكلٍ من أم سجدة وأم مكة ووصفتها الصحافة بالمبالغ "الضخمة" بعدما أقرت أنها تصل إلى مئات الآلاف من الجنيهات بينما وصلت مكساب سوزي الأردنية في حدود 140 ألف جنيهًا مصريًا. الجدير بالذكر، أن مع اشتراطات صندوق النقد الدولي بتحرير سعر صرف العملة وخفض الإنفاق الحكومي وخصخصة المؤسسات الخدمية الحكومية والذي بدأت منذ الثمانينات من القرن الماضي ولكن تسارعت وتيرتها منذ عام 2016 يمكن شراء سيارة متواضعة أو مستعملة فقط بهذه المبالغ ولا يمكن حتى شراء وحدة سكنية وبالتأكيد لا يذُر غسيل الأموال بهذه المبالغ الزهيدة.

تحفزنا هذه التطورات الأخيرة على طرح عدة تساؤلات: أولهما، يتعلق بالترويج لاتهام الكسب غير المشروع وماهية تعريفه. تسألنا في كل من الورقة السابقة والويبنار الذي تبعها عن تصنيف الحكومة للفضاءات المسموح التربح منها، وإذا كان السماح يشمل فقط الفضاء المسيطر عليه والذي يضع حدودًا واضحًا جندرية واقتصادية بين من حقه التربح من داخلها والحد الأقصى المقدر ذلك الربح. أما ثانيهما، فيتعلق باتهام "تحقيق أرباح مالية" والذي أُشير له في عدة مناحي داخل نصّ القضية بوصفه اعتراف المتهم. نتساءل إذًا لماذا يعد تحقيق ربح مادي جريمة؟ يعمل الإنسان مقابل نظير من المال يمكنه من التكفل بمعيشته وتحقيق رفاهيته وإعادة الإنتاج الاجتماعي من أجل المشاركة في عجلة تنمية المجتمع بأكمله. نتساءل أيضًا عن الأسس التي اعتمدتها العدالة في تصنيف الربح المادي بوصفه حق في بعض المواضع وبوصفه جريمة في مواضع أخرى وإذا كانت تلك التصنيفات خاضعة للأهواء والرؤى والقناعات الشخصية عن مدى جدوى عمل ما أو أهميته أو تأثيره. يحصل المؤثر من خلال مقاطع الفيديو والإعلانات، أيضًا كما أشرنا في الورقة، على نظير مادي مقابل مشاركته في تعزيز تفاعل الأفراد على منصات التواصل الاجتماعي وبالتبعية زيادة الأرباح العائدة على تلك المنصات بالإضافة إلى قيمتها السوقية.

أعلنت شركة مملوكة للحكومة معنية بتقديم الخدمات الإعلامية يوم 21 أغسطس، عن تعاون بينها وبين تيك توك تحت مظلة افتتاح المتحف المصري الكبير، بهدف الوصول لأكبر عدد من المشاهدين وخاصةً الاستساغة للأصغر سنًا وأيضًا وإعادة صياغة المحتوى المنشور على تيك توك ليتناسب مع القيم المجتمعية وتقديمه في شكله الجديد على منصات المتحدة. يأتي هذا الإعلان مربكً، وفي نفس الوقت متناسقًا، مع التطورات الأخيرة. لكن يجعلنا هذا الارتباك نعيد الإشارة مرة أخرى إلى السؤال المتعلق بمن حقه التربح من الفضاءات غير التقليدية أو غير المسيطر عليها وبالتالي تصبح "شراكة وتعاون" ومن يُجرم من ذلك التربح ويصبح بذلك "اعترافًا."

يأتي هذا التعاون متزامنًا مع عرض عمل فني، من إنتاج نفس الشركة، يُقدم الرؤية الرسمية للدولة في علاقتها مع صانعات المحتوى. وتناول، على شاكلة نظريات المؤامرة، الكيفية المفترضة التي تعمل بها شركات ووكالات الإنتاج على توجيه صانعات المحتوى لصالح أجندات غير معلنة. يُظهر المسلسل وكيلًا غامض الجنسية، يدفع هؤلاء المؤثرات لتشويه سمعة وصورة الدولة، سواء عبر تشويه صورة "الأسرة المصرية" أو الترويج لتطبيقات مجهولة ذات طابع جنسي أو استهداف النشطاء اللاتي تكشفن الانتهاكات والممارسات الأبوية والقامعة للحريات

وتصويرهن أشخاصًا انتهازيين أو جاهلين ومفتقري للمعلومات. يظهر محامي، عمل ضابط شرطة سابقًا، لفضح هذه المنظومة في محاولة لربط بين السيطرة الاقتصادية، المتمثلة في تصوير صانعات المحتوى بوصفهن مروجي لأجندات أجنبية وبين السيطرة السياسية على المحتوى الرقمي. يعيد هذا العمل الفني طرح خطاب اتهامات التمويل والعمالة الأجنبية للنشطاء بالإضافة إلى شيطنة وتخوين الفضاء الرقمي
باعتباره أداة تهدد القيم المجتمعية وتشوه سمعة الدولة. كما يتجاهل أيضًا دراسة الوضع القانوني للشركات والوكالات، ومدى مراقبة الدولة لتنظيم أنشطتها وتوفيق أوضاعها القانونية. يكتفي العمل بتكريس خطاب وصاية أبوي وقمعي يشيطن الإنتاج الرقمي للنساء والنشطاء على حد سواء، متجاهلًا التعقيدات الطبقية والجندرية والسياسية الكامنة في هذا المجال، ولجوء العاملات به لانحسار الفضاء السياسي العام.

تظل تلك التساؤلات غير مُجاب عنها وربما غيابها وكثرة التناقضات بها لهو جزء من الإجابة.